آفاق برلمانية

نشرة توثيقية تعنى بشؤون المجلس التشريعي تصدر عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، كانون ثاني ٢٠٠٠

المجلد ٤
العـدد ١

من يحمي نائب التشريعي من الاعتداء عليه؟

نبيل عمرو: إمكانية تجديد الانتخابات للمجلس مطروحة للبحث

هل جاملت الصحافة المحلية السلطة التنفيذية في قضية بيان العشرين ؟

بعد أربع سنوات على انتخابه، أين مكانة المجلس التشريعي؟

تشكيل المجلس الأعلى للتنمية، هل يطور دور المجلس في الرقابة الاقتصادية؟

حصانة النواب، من يرفعها؟

افتتـاحيـة

هل من مستقبل للاعلام الفلسطيني؟

لقد اثار موضوع بيان العشرين اسئلة عدة عن تعامل الصحافة ووسائل الاعلام الفلسطينية مع الحدث. وكررت تهمة سابقة وجهت للصحافة الفلسطينية على وجه التحديد بأنها محافظة الى درجة المغالاة اذ ان المرونة المتاحة لها للتعامل بحرية اكبر مع الاحداث موجودة. ولكنها غير مستغلة.

ويلوم البعض رؤساء التحرير ويلوم البعض الاخر الصحفيين انفسهم، وهذا بدوره يثير جملة من الاسئلة الاخرى حول دور الجمهور ومستوى ونوعية مهنة الصحافة في فلسطين ومدى استقلال الصحف عن الحكومة.

وحتى لو سلمنا ان البعض يتحمل مسؤولية محددة عن تضييق حرية الصحافة، سواء كان ذلك رؤساء التحرير او الصحفيين انفسهم، يبقى السؤال الاساسي قائما: في نهاية الامر الموضوع لا يتعلق باشخاص وانما بمهنة الصحافة والاعلام بشكل عام في اطار بنيوي محدد ونظام سياسي بخصائص عينية.

فمن الخطأ النظر للاعلامي نظرة مزرية تعزله عن البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية. من الواضح ان هناك حدود لما يمكن ان يقوم به «المغاوير الاشاوس» من الصحفيين والحدود هذه تمليها امور مثل وجود او عدم وجود قانون نافذ يضمن حماية للصحافة في نطاق معين يضمن وجود قضاء مستقل، ووجود احزاب سياسية ضمن مقومات اخرى. نعم هناك مرونة للصحفي ورئيس التحرير، ولكن الحدود في النهاية تتعلق بنوع النظام السياسي القائم. هذا هو التحدي الاكبر الماثل امام مستقبل فلسطين، وامام الاعلاميين وغير الاعلاميين على حد سواء.

Parliamentary Horizons, a documentary newsletter published by Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy, vol.4, no.1, Jan. 2000
Published in co-operation with the Heinrich Boell Foundation

من يحمي نائب التشريعي من الاعتداء عليه؟

لم تبق مؤسسة من المؤسسات العاملة في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية عدا عن الأحزاب والفصائل الفلسطينية، إلا وأدانت الاعتداء الذي تعرض له النائب عبد الجواد صالح على أيدي أفراد من جهاز المخابرات العامة قبل حوالي شهرين. ورغم أن الحادثة أدانها الجميع، كونها وقعت بحق نائب ممثل للشعب من المفترض أن يتمتع بحصانة نيابية، إلا أنها أثارت بين النواب مجددا قضية توفير الحماية الشخصية لهم. وطرحت السؤال من جديد؛ من يوفر الحماية لنواب المجلس التشريعي الذين تم انتخابهم بطريقة ديمقراطية ومن البديهي انهم يمثلون آلاف الناخبين؟.

مع حادثة الاعتداء على صالح، يعود إلى الأذهان حوادث مشابهة وقعت بحق عدد من النواب، فمن حادثة الضرب التي تعرض لها عدد من النواب الذين تجمعوا أمام منزل الشهيدين عادل وعماد عوض الله، إلى حادثة الاعتداء على النائب عزمي الشعيبي أمام المجلس التشريعي، وصولا إلى محاولة الاعتداء بالرصاص على النائب معاوية المصري أمام منزله في نابلس. ولا يخفي النواب تخوفهم من محاولات اعتداء مقبلة، ويمازحون بعضهم بقولهم: "دورك قادم". ويؤكد النواب على أن الحل الوحيد لتوفير الحماية لهم هو "القانون والقضاء وإلا فإن النائب سيتوجه إلى عائلته أو عشيرته وناخبيه لطلب الحماية".

ولا يستغرب النائب حسام خضر –الذي كان أحد الموقعين على بيان العشرين– سماع اعتداء جديد ضد نائب "كل يوم"، مشيرا إلى أن الحماية يوفرها النائب نفسه بطبيعته الشخصية. ويقول: "هناك غياب واضح للقانون، ولا غرابة أن نسمع كل يوم باعتداء على النواب، خاصة في ظل عدم توفر الحماية المطلوبة". وأضاف: "كنت أتمنى أن يوفر القانون الحماية والحصانة والهيبة للنائب بحكم دوره في الرقابة والتشريع، لكن هذه الحماية معدومة والحصانة يوفرها النواب أنفسهم بشكل متفاوت على عاتقهم الشخصي، بالاعتماد على القبيلة أو العشيرة".

ولا يتوفر لمقر التشريعي أي حماية أمنية، في وقت طالب المجلس التشريعي فيه مرارا بضرورة توفير شرطة خاصة به، إلا أن الدخول والخروج إلى المجلس التشريعي متاح وأبوابه مفتوحة على مصاريعها دون رقيب.

وقال خضر: "من المفروض أن تتوفر شرطة خاصة للمجلس التشريعي، مثله مثل أي برلمان في العالم". وبدوره اعتبر رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان النائب حسن خريشة، ان عدم توفير شرطة خاصة بالمجلس هو: "اكبر دليل على أن المجلس حامي نفسه بنفسه، وبشكل يختلف عن معظم المؤسسات الحكومية الأخرى التي يتواجد لديها شرطة حراسة خاصة". ولا يعتبر خريشة أن هناك قانون أصلا يوفر الحماية للنائب، مشيرا إلى ما يعيشه المجتمع الفلسطيني من "ضعف في القضاء والقانون". وأشار إلى أن الطريقة الأمثل لحماية النائب في هذه الأوضاع هي: " الناخبون، الإعلام المؤثر، واحترام مبدأ المأسسة".

من جهته ذهب النائب حاتم عبد القادر الذي كان تعرض للضرب على يد شخص – قيل انه مجهول الهوية – إلى درجة استبعاد توفير حماية النواب "من العباد". وقال: "لا يستطيع أحد توفير الحماية، وفي ظل غياب القانون لا يوفر الحماية إلا الله". وعزا عبد القادر سبب سهولة تعرض أي نائب للضرب إلى "اختلال في المفاهيم وممارسة القانون". وقال: "لدينا عدم وعي للعملية الديمقراطية وللحصانة البرلمانية، وليس لدينا مرجعية دستورية نستطيع التأكد خلالها من تطبيق القانون".

وأوضح عبد القادر انه في ظل غياب الدستور (القانون الأساسي)، "لن تكون هناك إمكانية لفرض القانون". وقال: "في ظل هذا الوضع كل أفراد المجتمع مكشوفين من الناحية القانونية، ولا يوجد ما يحميهم قانونيا". واتفق عبد القادر مع خريشة في أن الحل الوحيد لمنع تكرار تعرض النواب للاعتداء هو توفير القانون الذي يسري على الجميع .

وفيما يذهب النواب إلى التأكيد على أن القانون هو الضمانة الوحيدة لتوفير الحماية للنائب، وتوفير حصانته البرلمانية، إضافة إلى فصل السلطات وإقرار القانون الأساسي، لا زال المجلس يواصل متابعته لقضية الاعتداء الأخير على النائب عبد الجواد صالح باعتبارها، "مست المجلس التشريعي نفسه"، رغم انه تأخر في إدانة حادثة الاعتداء حوالي الأسبوع. وشكل المجلس التشريعي لجنة برلمانية للتحقيق في ظروف حادثة الاعتداء، على أن تعود اللجنة بتقريرها إلى المجلس التشريعي في فترة قريبة.

إلا أن نوابا اعتبروا أن المجلس التشريعي لن يأت بجديد في متابعته للقضية، ولن يختلف موقفه عن إدانة وشجب لحادثة الاعتداء، مثلها مثل الحوادث السابقة المماثلة، موضحين أن سبب ذلك يعود إلى ضعف في عمل المجلس نفسه على صعيد متابعة الاعتداءات على النواب بشكل عام.

مستبعدا أي نتيجة من الممكن أن يخرج بها المجلس في هذه القضية، قال حاتم عبد القادر: "المجلس التشريعي لم يبذل جهودا كافية لوضع حدا للاعتداءات على النواب، وبحسب اعتقادي فإن عدم محاسبة المعتدين منذ البداية شجع آخرين على مواصلة تنفيذ مثل هذه الاعتداءات". وحسب عبد القادر فقد كان على نواب المجلس التشريعي تقديم استقالات جماعية في أول حادثة اعتداء تعرض لها نواب، خاصة بعد أن لم يتم اتخاذ أي إجراء عملي بحق المعتدين من قبل السلطة التنفيذية.

بدوره، توقع حسن خريشة أن لا يخرج المجلس التشريعي من نقاشاته لحادثة الاعتداء على عبد الجواد صالح بنتيجة تختلف عن نتائج مناقشاته لاعتداءات سابقة. وحمل خريشة المجلس التشريعي نفسه ورئاسته جزء كبير من مسؤولية غياب الحماية للنواب، وقال: "كان من المفروض أن تكون هناك من البداية وقفة جادة، ولو تم اتخاذ إجراءات فعلية لما وقعت اعتداءات في الفترات اللاحقة".

نبيل عمرو: إمكانية تجديد الانتخابات للمجلس مطروحة للبحث

في ضوء الاحتجاجات المتكررة من المجلس التشريعي والنواب على إدارة ظهر السلطة التنفيذية لهم ولقراراتهم، شمل التعديل الوزاري الذي جرى قبل اكثر من عام، استحداث وزارة للشؤون البرلمانية تشكل حلقة وصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد باشرت الوزارة مهامها بعد نيل الحكومة الجديدة ثقة المجلس التشريعي، بعدد قليل من الموظفين الذين يتابعون العلاقة بين الوزارة والمجلس التشريعي، وقد اختار الرئيس عرفات لها وزيرا من أعضاء المجلس نفسه، كان غالبا ما يقدم الرد الحكومي على ملاحظات واستفسارات المجلس والنواب قبل أن توكل إليه الوزارة الجديدة، وقد كان لآفاق برلمانية هذا اللقاء معه.

الاسم: نبيل عمرو

مكان وتاريخ الولادة: دورا، ١٩٤٧

المؤهل العلمي: ليسانس حقوق من جامعة دمشق، ودكتوراه فخرية من أكاديمية العلوم السياسية الأميركية الروسية.

الحالة الاجتماعية: متزوج ولديه أبناء

الدائرة الانتخابية: الخليل وحصل فيها على(٢٣٢٦٩) صوتا

الانتماء الحزبي: حركة فتح، عضو مجلس ثوري

المناصب التي شغلها: عضو الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، رئيس اتحاد إذاعات الدول العربية، مدير عام إذاعات الثورة الفلسطينية، مستشار إعلامي وسياسي للرئيس عرفات، سفير فلسطين في موسكو.

المناصب الحالية: عضو مجلس تشريعي، وزير الشؤون البرلمانية، عضو اللجنة العليا للإشراف على المفاوضات.

س: بعد تشكيل وزارة للشؤون البرلمانية، ما هي طبيعة عمل ودور الوزارة؟

ج: استحدثت وزارة الشؤون البرلمانية لإيجاد صلة بين المجلس التشريعي، والسلطة التنفيذية، وخاصة الرئيس، وقد ورثت الوزارة من تجربة العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية هموما متبادلة، وأنا أحاول معالجة الكثير من المشاكل، وارساء علاقة راسخة ومنهجية بينهما، واجد في هذا المجال دعما من كل من الرئيس ومن المجلس التشريعي. لكني في عملي هذا أعاني من مشاكل اغلبها متعلقة بحداثة التجربة، مثل عدم تعود السلطة التنفيذية على وجود برلمان دائم له حق مساءلتها، أو الاعتراض على بعض سياساتها، كما أعاني من عدم فهم بعض النواب لمهامهم ودورهم، وكيفية طرحهم للقضايا.

إجمالا أستطيع القول أنني حققت بعض الإيجابيات في العمل منها ما يتعلق بالموازنة وصدورها وإقرارها هو قضية مفصلية بالنسبة للمجلس التشريعي، وتوضيح موقف المجلس التشريعي تجاه مختلف القضايا في اجتماعات مجلس الوزراء، إضافة إلى كسر حدة المشاحنات التي كانت مألوفة بين السلطتين. فأنا اعتقد أن عمل هذه الوزارة يشبه التعامل مع مجمع أعصاب شديد الحساسية، ويجب هنا التعامل بعناية وحذر فائقين، وبادراك عميق لأهمية التكامل في الأداء بين السلطتين على قاعدة العلاقات الديمقراطية الراقية والمسؤولة.

س: يلاحظ أن المجلس التشريعي استمر في عمله، رغم عدم وجود أي تمديد رسمي معلن للفترة الانتقالية. ما هي مبررات الاستمرار؟

ج: إن أهم خلفية قانونية في استمرار أداء المجلس لعمله، هي انه أول مجلس منتخب من الشعب مباشرة، وبالتالي فإن النظر إلى المجلس من زاوية الاتفاقات المبرمة مع الطرف الآخر، يجب أن لا يكون الأساس بالنسبة لنا، فيما لا نملك أيضا ترف إلغاء الاعتبارات السياسية المحيطة في التأثير على وجود المجلس كمركز للحياة السياسية الفلسطينية في الوطن، واعني بذلك التفكير في إمكانية تجديد الانتخابات للمجلس التشريعي. فهناك وجهتي نظر داخل السلطة الوطنية، وجهة تقول بإجرائها وليكن ما يكون واعتبار ذلك خيارا فلسطينيا بحتا. وأخرى تتخوف من أن إعادة الانتخابات في ظل المرحلة الانتقالية، قد تعني القبول بالواقع المؤقت كواقع دائم، في حين أننا نتجه نحو دولة وبرلمان، عدا عن تخوفات بشأن مسألة تمثيل القدس، حيث تسود خشية من أن إعادة الانتخابات قد تخلق إشكالا إذا تراجع الإسرائيليون عن موقفهم بالسماح لسكانها المشاركة في الانتخابات الجديدة. ومع ذلك فأنا مع الوجهة الأولى كعضو مجلس تشريعي، وأدعو "لمغامرة" تجديد الانتخابات وليكن ما يكون.

التتمة صفحة (٧)

هل جاملت الصحافة المحلية السلطة التنفيذية في قضية بيان العشرين ؟

حمل رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان، د. حسن خريشة، على وسائل الإعلام المحلية واتهمها "بالتقصير في تغطية تفاعلات قضية بيان العشرين، وخاصة ذيولها الأخيرة التي وصلت إلى تعرض نائبين للاعتداء الجسدي عليهم". وقال: "الإعلام المحلي لم يتعامل مع القضية بموضوعية، واكتفى فقط بوجهة نظر السلطة التنفيذية، رغم أن المنطق المهني يتطلب عرض وجهتي النظر بشكل محايد".

وباستثناء بعض الصحف ومحطات الإذاعة الخاصة، فقد أحجمت وسائل الإعلام المحلية بشكل عام عن توجيه انتقادات واضحة ضد السلطة التنفيذية، على عدم تعاملها بجدية في التحقيق بشأن حادثتي الاعتداء التي وقعت بحق النائبين، معاوية المصري وعبد الجواد صالح، في وقت نشطت فيه وسائل الإعلام الأجنبية والفضائيات في عرض البيان بتفاصيله، وعرضت وجهة نظر النائبين المصري وصالح بشكل واضح. وقال خريشة: "إن الإعلام المحلي ليس صوتاً للجميع، وإنما صوت لوجهة نظر واحدة". مشيرا بذلك إلى السلطة التنفيذية.

واعتاد النواب في كثير من الحالات، إلى التوجه إلى وسائل الإعلام المختلفة لعرض وجهة نظرهم إزاء قضايا معينة بعد فشلهم في تثبيتها في قرارات المجلس أثناء الجلسات، إلا أن النواب انتقدوا مرارا وسائل الإعلام المحلي على تقصيرها في نقل وجهات نظرهم، واعتبروا أن ذلك، "يندرج في إطار تعتيم إعلامي تفرضه السلطة التنفيذية على أعمال جلسات المجلس التشريعي". فيما اعتبر صحافيون إن هناك هامشا من الحرية الصحافية، من الممكن أن يستغله الصحافي نفسه، إذا عمل بموضوعية حسب ما تقتضيه أسس المهنة. وقد أكد ذلك النائب خريشة بقوله: "اعتقد أن للصحافي هامش من الحرية والحركة لنقل وجهتي النظر بموضوعية وان يترك للقارئ حرية الاختيار".

ويعول النواب كثيرا على الصحافة بشكل عام في نقل وجهة نظرهم وفي تغطية أخبارهم، باعتبارها الوسيلة الأنجع في الربط بين النائب وناخبيه. وبدت حاجة النواب للصحافة والإعلام واضحة، خلال العاصفة التي أثارها ما عرف ببيان العشرين، خاصة بالنسبة للنواب الذين وقعوا على البيان، في وقت تسابقت فيه وسائل الإعلام الأجنبية لاقتناص تصريح من واحد منهم. وبلغت النظرة إلى مدى مصداقية الإعلام المحلي ذروتها، بعد أن تعرض نائبين للاعتداء نتيجة لتوقيعهم على البيان، وهما معاوية المصري وعبد الجواد صالح. وفي حادثة عبد الجواد صالح، التي لا زالت تبحث في المجلس التشريعي لغاية الآن، فقد التزمت بعض الصحف المحلية بعرض وجهة نظر جهاز المخابرات العامة دون أي ذكر لوجهة نظر النائب صالح أو أي جهة أخرى. في حين أن صحفا أخرى نشرت نبذة عن الحادثة مع الالتزام بتفاصيل وجهة نظر جهاز المخابرات. وامتازت بعض الصحف عن غيرها بتغطية مختلفة للحادثة، وكذلك لتفاعلات قضية بيان العشرين بشكل قد يكون شاملا تقريبا، هذا في الوقت الذي تجاهلت فيه وسائل الإعلام الرسمية الحادثة بمجملها، وكذلك عدد من محطات البث الخاصة. واعتبر نواب أن عدم تعامل وسائل الإعلام مع تفاعلات بيان العشرين سببها: "إن الحالة الديمقراطية لم تنضج بعد في المجتمع الفلسطيني".

وعن رأيه في كيفية تعامل وسائل الإعلام المحلية مع قضية بيان العشرين وتفاعلاتها، قال النائب قدورة فارس: "إن وسائل الإعلام تعاملت مع كل القضية بنوع من الخجل". وأضاف فارس: "الدور الذي من المفروض أن تلعبه الصحافة هو البحث عن قضايا تعتبر من اهتمامات الرأي العام، لكن صحافتنا تعاملت مع قضية البيان بنوع من المجاملة للسلطة التنفيذية". وأضاف: "صحافتنا المحلية تعاملت مع حادثة الاعتداء على النائب عبد الجواد صالح كحدث مجرد، وبعض الكتاب جاملوا السلطة في كتاباتهم حول الحادثة". ويحمل قدورة موقفه هذا رغم انه يبدي تحفظا من أسلوب عرض البيان لقضية الفساد.

وبرأي فارس فقد كان من المفروض أن تحدث ضجة إعلامية كبيرة بسبب الاعتداء على النائب عبد الجواد صالح لان هذا الاعتداء "سافر وخطير". واتفق النائب حسام خضر مع النائبين قدورة وخريشة، في ان الإعلام المحلي لم يعمل بالشكل المطلوب في تغطية قضية بيان العشرين.

واعتبرت أوساط صحافية أن عدم تغطية وسائل الإعلام المحلية لقضية بيان العشرين وما تفرع عنه من إشكاليات، "مهد الطريق أمام اهتمام وسائل الإعلام العربية والأجنبية بالقضية". وقال صحافي يعمل لدى وكالة أنباء أجنبية إضافة إلى عمله في وسيلة إعلام محلية: "وصلني بيان العشرين عن طريق أحد الموقعين عليه، قبل أن تتناوله أي من وسائل الإعلام لا العربية ولا الأجنبية. ولم اعر أي انتباه للبيان على اعتبار أن القضية التي تناولها حول الفساد أصبحت مألوفة ولا يوجد شيء جديد فيها، وألقيت بالبيان في سلة النفايات، إلا أنني بعد قليل بدأت اسمع عن البيان من خلال وسائل إعلام مختلفة، خاصة الأجنبية منها، عندها عدت للبيان وأخرجته من سلة المهملات". وحول إن كان ذلك معناه ضعف في تقدير أهمية الخبر، قال: "لا .. ليس هذا المقصود، القصد هو أن يترك باب حرية العمل الصحافي المحلي على غاربه، عندها لن تجد وسائل الإعلام العربية ولا الأجنبية ولا الإسرائيلية شيئا تثيره كما أثارت قضية بيان العشرين".

بعد أربع سنوات على انتخابه، أين مكانة المجلس التشريعي؟

في العشرين من كانون ثاني عام ١٩٩٦، توجهت نسبة كبيرة من مواطني الضفة والقطاع والقدس إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد حددت فترة ولاية هذا المجلس على أنها الفترة الانتقالية التي كان من المفترض أن تنتهي في الرابع من أيار ١٩٩٩، إلا أن المجلس استمر في عمله بعد هذا التاريخ مستندا إلى اعتبارات سياسية اكثر منها قانونية. هذا المجلس، هو أول هيئة سياسية عامة نشأت بالانتخاب في فلسطين. بعض الأطراف علقت عليه آمالا في بناء نواة لحياة ديمقراطية سليمة، وبعضها اتخذ موقفا عدميا منه باعتباره مؤسسة ناتجة عن اتفاق غير متوازن ترفضه أصلا. وبرغم ذلك لا يمكن إنكار أن عملية الانتخابات قد نجحت إلى حد ما في اجتذاب قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني لتدلي بصوتها في صناديق الاقتراع، وبرز أن التيار المجتمعي العام هو مع إجراء هذه الانتخابات، وبذهنية فصلت بين اتفاق أوسلو وهذه المؤسسة.

الآن وبعد مرور أربع سنوات على انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، هل كانت النظرة إلى هذه المؤسسة ودورها عند انتخابها هي نفس النظرة الآن وبعد أن تعرض المجلس إلى ما تعرض إليه من تهميش، وتبهيت حتى وصل الأمر إلى استسهال ضرب النواب بأيد معروفة وغير معروفة، وتهديدهم أحيانا، عدا عن حرمانه من التقرير في قضايا سياسية، وان أعطى صلاحيات التقرير في قضايا داخلية، فان قراراته وقوانينه لا يؤخذ بها من المستوى التنفيذي وأحيانا ينفذ عكسها.

يقول السيد ماهر دسوقي، وهو مذيع في تلفزيون القدس التربوي ورئيس لجمعية حماية المستهلك: "إن النظرة العامة إلى مسار المجلس التشريعي، تشير إلى فشل ذريع لأكثر من اعتبار أهمها عدم اهتمام السلطة التنفيذية بنجاح هذه التجربة، وعدم جدية كثير من الأعضاء في خوض تجربة ديمقراطية حقيقية، وخوف بعضهم على الامتيازات الممنوحة لهم بحكم موقعهم الجديد". ولا ينكر الدسوقي أن بعض الأعضاء حاولوا التأثير إلا انهم فشلوا وأدى ذلك إلى يأس النائب حيدر عبد الشافي من التجربة، ليقدم استقالته، في حين يقف آخرون في حيرة من أمرهم ولا يستطيعون تقرير اتجاه واضح لعملهم.

وتساءل الدسوقي: "كيف ينظر الي مجلس تشريعي يعتدى على أعضائه بالضرب وإطلاق الرصاص، وتوجه لهم الإهانات المتكررة، دون أن يكون هناك أي رد فعل جدي منه لحماية نفسه كمؤسسة وأعضاء، ودون أن يثير ذلك أيضا أي رد فعل جدي من الجمهور المنتخب؟".

ويأخذ الدسوقي على المعارضة الفلسطينية عجزها، فهي في رأيه حين ارتضت مقاطعة الانتخابات التشريعية لم تلغ عجزها وعدم قدرتها على التأثير من خارج المؤسسة، فيما يؤكد أنها لو شاركت بعجزها هذا في المجلس لما أضافت شيئا جديدا.

ويأخذ على المجلس انه اسهم بالعمل ضد نفسه فقد أعطى الثقة لحكومة اقر أنها متهمة بالفساد، فيما تراكض بعض المعارضين أمام أول وزارة لاحت لهم في الأفق، فإذا ما خرجوا من هذه الوزارة حاولوا العودة إلى مقاعد المعارضة ليصبح وجودهم فيها غير موثوق.

أما السيد حسن يوسف من الحركة الإسلامية، فيتحفظ على اللغة الحادة التي وردت في بيان العشرين ، فيما يرى انه: "بغض النظر عن اللغة الحادة الموجودة فيه، إلا انه بشكل العام يلامس قلب كل مواطن، لما طرحه من إدانة لمظاهر الفساد والترهل في السلطة التنفيذية". ويرى حسن يوسف أن المجلس التشريعي ولد مكبلا، وعاش مغيبا عن الوضع العام، وعن القضايا السياسية، وقال: "إن الحركة الإسلامية لا ترفض الدخول في أي انتخابات حتى الانتخابات التشريعية إلا أن شروط عمل المؤسسة التشريعية الفلسطينية لا تسمح بدور مركزي لها كمؤسسة مقررة على السلطة التنفيذية في القضايا السياسية الهامة".

ولا ينفي السيد حسن يوسف إمكانية مشاركة الحركة الإسلامية في انتخابات قادمة للمجلس التشريعي إن حصلت، لكنه يربط ذلك بزوال المعيقات أمام إمساك المجلس بكافة القضايا الوطنية وليس فقط قضايا التشريع والمراقبة على السلطة التنفيذية.

ويلقي النائب الإسلامي موسى الزعبوط اللائمة في تعثر سير المجلس التشريعي على تركيبته التي تتشكل من غالبية مطلقة من النواب تنتمي إلى فتح، حيث تتجند هذه القوة لتمرير كثير من الأزمات بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي، لصالح السلطة التنفيذية.

ويشير الزعبوط إلى أن عملية تهميش المجلس التشريعي قد أدت إلى إضعاف مكانته ومكانة الأعضاء حتى على مستوى شخصي لدرجة باتت إهانة الأعضاء عملا عاديا وبات تهديدهم أمرا سهلا.

كما يأخذ النائب الزعبوط على المجلس عدم استخدامه لأسلحة قوية بيديه منها حجب الثقة عن الحكومة أو التلويح الجدي بهذا الحجب، فالمجلس لم يقترب من هذا السلاح إلا بتهديدات لفظية لم تتحول إلى طلبات خطية مقدمة من بعض النواب ليمتحن المجلس في جديته في الوقوف أمام تجاوزات السلطة التنفيذية. ويدعو النائب الزعبوط إلى إجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعي، هذه الانتخابات في رأيه: "ستكون افضل في نتائجها من السابقة، وذلك بعد أن اطلع الجمهور وقيم عمل مختلف النواب".

التتمة صفحة (٧)

تشكيل المجلس الأعلى للتنمية، هل يطور دور المجلس في الرقابة الاقتصادية؟

لم يستطع المجلس التشريعي الخروج بنتيجة إزاء ما طالبت به اللجنة الاقتصادية، السلطة التنفيذية تعديل الاتفاق المبرم مع شركة كهرباء فلسطين، "بما يتلاءم وينسجم مع القوانين المعمول بها في فلسطين". ورأت اللجنة في تقرير قدمته إلى المجلس، أن الاتفاق الموقع بين السلطة الوطنية وشركة كهرباء فلسطين، "عمل على تكريس وزيادة الشركات الاحتكارية فيها". وأشارت اللجنة في تقريرها إلى إحدى مواد الاتفاق المبرم، تنص على أن:"للشركة الحق الحصري في توليد الكهرباء في غزة، ما دامت قادرة على تحقيق متطلبات سلطة الكهرباء". وحذرت اللجنة في تقريرها من الآثار الناتجة عن تنفيذ الاتفاق، أهمها، الإضرار بالثروة السمكية وقطاع السياحة مشيرة إلى أن تنفيذ الاتفاق سيعمل على "تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني لجهات أجنبية".

وتأتى مطالبة اللجنة الاقتصادية بتعديل الاتفاق، في سياق محاولة لجان المجلس فرض رقابة على الاتفاقيات الاقتصادية التي تبرمها السلطة التنفيذية مع الشركات المحلية والأجنبية والعربية. ولم يسجل للمجلس التشريعي أي نجاح سابق على هذا الصعيد، رغم محاولاته المتكررة.

ويبدي رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس، النائب جمال الشوبكي، تفاؤلا إزاء تطوير عمل المجلس التشريعي على هذا الصعيد، خاصة بعد قرار الرئيس ياسر عرفات تشكيل المجلس الأعلى للتنمية في أواسط كانون ثاني الماضي، إضافة إلى قرار الرئيس بتشكيل لجنة التطوير الإداري والمالي أواسط العام الماضي. واعتبر الشوبكي أن قراري الرئيس ياسر عرفات تلاءما مع قرارات المجلس التشريعي المتعلقة بقضية الرقابة على المشاريع والاتفاقيات التي تعقدها السلطة التنفيذية مع الدول الأجنبية أو على الصعيد الاقتصادي والإداري المحلي.

وقال الشوبكي: "اكثر من مرة أوصى المجلس التشريعي بضرورة أن تتم أي اتفاقية اقتصادية من خلال مشروع قانون يقدمه المجلس الوزاري إلى المجلس التشريعي، لكن ذلك لم يستجب له". فيما أضاف: "اعتقد أن كثيرا من الاتفاقيات الاقتصادية عقدت قبل أن يباشر المجلس التشريعي عمله، وبعضها لم يعرض على المجلس، أو لم يتم الالتزام بعرضها على المجلس حين توقيعها، الأمر الذي جعلها غير مضبوطة طوال فترة عمل المجلس التشريعي". وقال: "وصل الأمر أن قامت بعض الوزارات بتوقيع اتفاقيات اقتصادية بمعزل عن وزارات أخرى ذات علاقة مباشرة بنفس الموضوع".

وكان الرئيس ياسر عرفات أعلن في أواسط كانون ثاني، عن تشكيل المجلس الأعلى للتنمية برئاسته وعضوية وزير المالية محمد زهدي النشاشيبي، ووزير الاقتصاد ماهر المصري، والمستشار الاقتصادي للرئيس عرفات محمد رشيد "خالد سلام". وأوكلت للمجلس مهمة، "تنمية وضبط الإيرادات والقدرات المالية للسلطة، والإشراف على كافة الإيرادات المالية للسلطة والتي لا يدخل قسم منها إلى الخزينة العامة".

ورحبت دول أجنبية وأوساط اقتصادية بتشكيل المجلس، واعتبره البعض انه أهم خطوة إدارية اتخذت منذ قيام السلطة، على اعتبار انه يضع إطارا للإدارة المالية والاقتصادية للسلطة. وأعربت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، عن ارتياحها التام لهذه الخطوة التي اتخذتها السلطة التنفيذية، معتبرة أن قرار الرئيس ياسر عرفات بتشكيل المجلس، جاء استجابة لقرارات المجلس التشريعي المتواصلة والمطالبة بضبط الأمور المالية والإدارية على الصعيد الاقتصادي.

وأضاف الشوبكي: "اعتقد أن تشكيل مجلس التنمية الأعلى الذي يضم في عضويته إضافة إلى الوزراء النائب نبيل عمرو كوزير للشؤون البرلمانية، وكذلك القرار الذي اتخذ بتشكيل لجنة التطوير والإصلاح الإداري، سيسهم في وضع الأمور في نصابها في المستقبل القريب".

وحسب الشوبكي، فإن القضية التي ستساعد المجلس التشريعي في القيام بدوره على اكمل وجه على صعيد مراقبة الاتفاقيات الاقتصادية، هو إقرار مجموعة من القوانين الاقتصادية التي لا زالت اللجنة الاقتصادية والمجلس التشريعي بانتظار إصدارها من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة وإقرارها في القريب العاجل.

من جانبها، تحاول اللجنة السياسية المبادرة في تفعيل دور المجلس التشريعي في مجال الرقابة على المشاريع الاقتصادية، حيث كان من المفترض عقد اجتماع بين اللجنة وبين وزير التخطيط والتعاون الدولي نبيل شعث، إلا انه لم يعقد بسبب عدم تمكن شعث من الحضور. وحول تفعيل دور المجلس في هذا المجال، قال رئيس اللجنة السياسية، د. زياد أبو عمرو: "بالتأكيد أن دور المجلس يجب أن يكون فاعلا في هذا المجال، خاصة وان من صلاحيات المجلس المراقبة على كافة أعمال السلطة التنفيذية". وحسب أبو عمرو، فإن دور المجلس لم يكن فاعلا في هذا المجال، بسبب، "عدم انسياب العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية". ومشيرا إلى نية اللجنة الاجتماع مع الوزير شعث، أعرب أبو عمرو عن أمله في أن تتغير العلاقة القائمة بين السلطتين، بشكل يحقق قيام المجلس التشريعي بدوره على صعيد مراقبة الاتفاقيات والمشاريع الاقتصادية. وقال: "نسعى بشكل جاد نحو تطوير عمل المجلس الرقابي في هذا المجال".

نبيل عمرو / تتمة

س: دعي في الفترة الأخيرة لرفع الحصانة عن أعضاء المجلس التشريعي من موقعي بيان العشرين، ما هو الأساس القانوني لذلك؟

ج: موضوع رفع الحصانة عن أعضاء المجلس الذين وقعوا على البيان أو المذكرة لم يكن واردا إطلاقا، والمجلس وصف البيان أو المذكرة في قراره إزاءها بأنها مرفوضة فقط، فيما هناك إمكانات واسعة لمعالجتها وآثارها بعيدا عن رفع الحصانة.

س: وهل توجيه الإنذار لهم هو أحدها؟

ج: المجلس عندما يتخذ قرارا بالتصويت يجب احترامه، والقرار الذي اتخذه بإدانة البيان هو قرار ديمقراطي لأنه تم بالتصويت. أما ما قيل عن إنذار فلا أظن انه إنذار بل دعوة بتشكيل لجنة لمراقبة سلوك أعضاء المجلس، وقد وصفها بعض أعضاء المجلس بأنها لجنة مخابرات، فإذا كان في التسمية استفزاز ما، فيمكن تشكيل لجنة باسم لجنة القيم وهذه موجودة في بعض برلمانات العالم، ودور هذه اللجنة أن تميز بين سلوك ديمقراطي وطبيعي للنائب وسلوك مخالف، وأنا مؤيد لتشكيل هذه اللجنة، ليكون المجلس صاحب القرار بشأن أعضائه.

س: لكن هنا تجيشت فتح في مواجهة هذا الموقف

ج: علينا أن نعود أنفسنا على ممارسة اللعبة الديمقراطية، ولعبة السلطة والمعارضة، من خلال الأحجام الحقيقية للقوى على الأرض وفي الشارع، ليس في هذا المجال فحسب وإنما في مجمل الحياة السياسية. ففي الانتخابات للمجلس التشريعي انقسمت المعارضة إلى قسمين، قسم حاول المشاركة ولم يتمكن من الفوز، وقسم قاطع وكأنه أهدى حركة فتح المجلس بكامله. إذن نحن أمام هيمنة سياسية واسعة النطاق لحركة واحدة، إلا أنها جاءت بطريقة ديمقراطية، هناك أعضاء وقادة في فتح نجحوا وآخرون فشلوا، فلم يقرر على المجلس أسماء جاهزة. وخطأ المعارضة أنها لا تقوم بأي جهد جدي لكسب انتخابات، فقد تعودت على نظام الكوتا والمحاصصة التي سادت في هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، وبالنسبة لحماس فقد مثلت نفسها بطريقة ضعيفة حين دعمت بعض الأشخاص المستقلين المقربين وبذلك ارتضت تواجدا غامضا وغير فعال في المجلس.

س: بصفتك داع لإجراء انتخابات جديدة للمجلس، هل تؤيد استمرار قانون الانتخابات الحالي كقاعدة لها؟

ج: لا، وقد كنت ممن عارضوا قانونا يستند إلى المناطق كوحدات انتخابية لأنه يعزز نزعات محلية، وأنا مع قانون يضمن تصويتا حول اتجاهات سياسية وليس أفرادا، حيث يخرج النواب فيه ممثلين وطنيين وليسوا ممثلين عن مناطق جغرافية. واعتبر أن نظام القوائم النسبية هو الأمثل لذلك، وبالتالي فان إجراء انتخابات جديدة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذه المسألة.

س: رغم ذلك هناك استحقاق انتخاب المجالس البلدية والقروية بصدور القانون الخاص بذلك، لماذا لم تجر حتى الآن؟

ج: إصدار القانون لا يعني تنفيذه، والقانون ضروري للانتخابات في أي زمان ومكان، والقضية هنا تحتاج إلى ترتيبات ومناخ سياسي ملائم، ونحن في وضع تفاوضي بالغ التعقيد، ومع ذلك يجب إتمام الانتخابات البلدية في أسرع وقت ممكن، كي تتحمل الجماهير الفلسطينية مسؤولياتها في إدارة حياتها، فالمجالس البلدية والقروية في نظري مهمة وهي في مجال التنمية اكثر أهمية حتى من المجلس التشريعي، ولذلك فموضوع إجراء الانتخابات لها مطروح على جدول أعمال القيادة الفلسطينية، والعائق الوحيد هو التوقيت السياسي، ونأمل أن يتاح ذلك في اقرب وقت.

بعد أربع / تتمة

أما النائب فخري تركمان فيرى انه وبعد ثلاث سنوات على عمل المجلس التشريعي، فإن منحنى عمله قد سار بشكل تنازلي حيث بدأ قويا في البداية ثم ما لبث أن خفت وتيرة اهتمامه ونشاطه". لكنه لا ينفي دور المجلس في إقرار اكثر من خمسة وعشرين قانونا، إضافة إلى دوره في المساءلة. وعدا عن ذلك فقد عانى المجلس من الإحباط بسبب مشاحناته مع السلطة التنفيذية، وبسبب حرمانه من التقرير في المجال السياسي.

ويدعو النائب جمال شاتي، رئيس لجنة اللاجئين إلى انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة، على أساس قانون جديد للانتخابات يراعي تمثيلا للتعددية السياسية في البلاد الأمر الذي يفعل الدور السياسي للمجلس ويكسبه مكانة أقوى مما هي عليه الآن. في حين يقيم تجربة المجلس بأنها كانت سلبية في مجالات وإيجابية في مجالات فقد كانت تجربته: "سلبية في مجال متابعة المساءلة حيث أعطى المجلس في النهاية الثقة لحكومة أدانها، بمعنى انه صوت ضد نفسه، وعدم مراجعة المجلس وتقييمه لدوره مع بداية كل دورة. وكانت إيجابية في مجال التشريع والحد من تجاوزات الأجهزة، أو دفعها لتغطية هذه التجاوزات بفعل رقابة المجلس".

حصانة النواب، من يرفعها؟

أثارت قضية توقيع ثمانية نواب في المجلس التشريعي على ما عرف ببيان العشرين، ضجة داخل المجلس التشريعي الذي تغلب عليه الصبغة الفتحاوية. ومن بين الموقعين على هذا البيان أعضاء من المجلس ينتمون أو انتموا سابقا إلى فتح، عدا عن بعض شخصيات ربطتهم بفتح علاقة رسمية مدة من الزمن، أحد مظاهر هذه الضجة هي تلك الدعوة التي انطلقت وبدون مصدر معروف، لأجل رفع الحصانة عن النواب الموقعين على هذا البيان ومحاكمتهم. وفيما ينص النظام الداخلي للمجلس التشريعي في بابه الخامس ومادته الثانية والتسعين على عدم جواز مساءلة النواب جزائيا أو مدنيا بسبب الوقائع التي يوردونها أو الآراء التي يبدونها، أو تصويتهم في الجلسات السرية والعلنية للمجلس أو أي عمل يقومون به خارج المجلس من اجل تمكينهم من القيام بمهامهم النيابية. وعدم جواز إجراء أي تفتيش في أمتعته وبيته وممتلكاته، وعدم جواز استدعائه للشهادة عن أمر يتعلق بأفعاله وأقواله، أو أية معلومات حصل عليها إلا برضائه، وعدم جواز اتخاذ أي إجراء بحق النائب إلا في حالة التلبس بجناية، فقد اعتبر المصدر المطالب برفع الحصانة أن النواب قد تلبسوا حالة التحريض على العنف، وان ذلك مدعاة لرفع الحصانة عنهم.

إجراءات رفع الحصانة كما ينص عليها النظام الداخلي للمجلس، هي إجراءات تجعل من التعقيد بمكان المطالبة برفع الحصانة عن النائب. فهي تحتاج إلى طلب خطي من رئيس المحكمة العليا إلى رئيس المجلس مرفقا بمذكرة تبين الجرم ومكانه وزمانه، ثم يحال إلى اللجنة القانونية التي تقدم بدورها تقريرا عن الموضوع، فيما تحتاج توصيتها إلى أغلبية ثلثي أعضاء المجلس لتصبح قرارا. وفي مادته السادسة والتسعين يقرر النظام الداخلي إصدار ملحق له يوضح واجبات الأعضاء وحقوقهم، هذا الملحق الذي لم يقرر حتى الآن.

يقول النائب فخري تركمان، وهو أحد الموقعين على البيان: "إن المطالبة برفع الحصانة في هذا المجال لا تتفق وما نص عليه القانون الأساسي من مواد حول حرية التعبير، وحول حقوق النائب في أداء مهماته النيابية". لكن النائب تركمان، ينفي أن يكون هناك طلب خطي قدم إلى رئيس المحكمة العليا برفع الحصانة عن النواب الموقعين على البيان، مؤكدا انه لو حصل ذلك فإن إمكانية رفع الحصانة صعبة جدا حيث يحتاج هذا الأمر إلى ثلثي أعضاء المجلس وليس ثلثي حضوره، وان تحقيق مثل هذه الأغلبية صعبة جدا.

أما عن الإنذار فيقول: "لم يوجه لنا إنذار خطي على هذا السلوك، بل إن قرار المجلس كان شجبا ورفضا للبيان ومحتواه، مبينا أن النائب لا يوقع بيانات وإنما يدلي برأيه في قاعات المجلس وأطره". واعتبر النائب تركمان أن قرار المجلس تجاه النواب الموقعين على البيان هو موقف سياسي للمجلس، فيما وصف شجب سلوك النواب بأنه تقييد لحرية النائب في عمله.

أما النائب جمال الشاتي، فأكد أن المجلس لم يتقدم برفع الحصانة عن النواب، فيما أكد أن كثيرا من المظاهر التي تطرق إليها البيان هي مظاهر يعيشها المجتمع الفلسطيني. إلا انه قال: "أن خطأ النواب الموقعين على هذا البيان هو انهم وافقوا على لغة تحريضية، هي غير اللغة البرلمانية، فلا يجوز للنائب الكلام عن دق ناقوس الخطر في كل قرية ومدينة ومخيم وبيت، والإشارة إلى السواعد كرمز للتغيير بالقوة، وهو الأمر الذي من المفترض فيه على النائب أن يتكلم عن سيادة القانون والتغيير السلمي". كما يقول النائب الشاتي: "في هذا الموضوع ليس لي علاقة بالأشخاص، بل بالصيغة التي وافق عليها هؤلاء في نص البيان، وبالتالي فان إدانتي للموقعين جاءت ليس على خلفية إنكار المظاهر السلبية التي أوردوها في بيانهم بل على خلفية وعي بدور وأسلوب عمل عضو مجلس تشريعي اختار هذا المنبر ليؤدي رسالته الوطنية والمجتمعية".

أما النائب موسى الزعبوط من لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس وهو نائب إسلامي التوجه، فاعتبر أن قرار المجلس بإدانة النواب الموقعين على البيان، بأنه خطأ مسلكي للمجلس وليس خطأ مسلكي للنواب. كما وصفه بأنه: "نقطة سوداء في تاريخ المجلس التشريعي، فقد انذر المجلس بهذا سلفا كل عضو يمارس حقه في التعبير عن رأيه". وقال النائب الزعبوط: "أن ما ورد في البيان من صيغ ودعوات لا تفهم على أنها دعوة للعنف والتغيير بالقوة، أو تحريضا على هذه الأعمال، بل يمكن أن يفهم منها أنها دعوة للإصلاح". كما رفض النائب الزعبوط حشر نشاط النائب الدعاوى في أروقة المجلس، فهو محصن حسب النظام الداخلي في أروقة المجلس وخارجها. واكد الزعبوط كلام زملائه بعدم وجود أي طلب رسمي لرفع الحصانة عن النواب المعنيين ، فيما أكد ذلك أيضا وزير الشؤون البرلمانية نبيل عمرو.

Ramallah, P.O Box 1845,
Tel : (972) 2- 2951108
Fax : (972) 2- 2960285
email : muwatin@muwatin.org

رئيس التحرير: د. جورج جقمان

مدير التحرير: جبريل محمد

التنفيذ والاشراف الطباعي مؤسسة نادينا للطباعة والنشر، تلفون: 0919 296 ـ 02